جامعة البصرة

كلية الآداب/قسم اللغة العربية

رقم (١)

(فلسفة الاقتباس في التطبيقات اللغوية)

القسم الأول

فلسفة الاقتباس في الفكر اللغوي العربي القديم حتى نهاية القرن السادس الهجري

الأستاذ المساعد الدكتور خالد نعيم شناوه

ملخص الدراسة باللغة العربية

أن الاقتباسات نوع من الادلة النقلية لدعم المصنفات والبحوث اللغوية فضلا عن تعزيز الفكرة الرئيسة التي تُبنى عليها، وهي بهذه الحال تمثل نوعاً من الَادلَّة التي توفرُ القدرَ الاكبر من المصاديق المعرفية لدعم مشروعية البحث في الدراسات اللغوية التطبيقية، الا أن طريقة عمل بعض باحثي اللغويات التطبيقية الذي يتمثل بجمع الاقتباسات من مصادرها اللغوية وتوظيفها في حقلها اللغوي المراد لها أن تكون فيه، تنتهى الى نصوص غير مضبوطة كونها شكلتْ مع جملة من المقدمات اللغوية نصاً لغويا يعتوره الاضطراب الدلالي أو أن طريقة النقل فيها شيء من عدم الدقة أو التحايل والانتحال في معظمها حتى يصل الامر الى اغفال دور منشئ النص الأول.

فالإشارة في البحث العلمي الاكاديمي إلى مراجع ومصادر الاخرين سمة هامة من سمات الكتابة الأكاديمية. أن الغرض من وراء هذه الدراسة في قسمها الأول**((فلسفة الاقتباس في الفكر اللغوي العربي القديم حتى نهاية القرن السادس الهجري))** عرض طرائق نقل تلك الاقتباسات في مباحث القدماء ، وكيفية تنظيمها في مدوناتهم اللغوية، فضلا عن وصفنا لطبيعة الاستعمال اللغوي في المتن اللغوي(القواعدي) والاشاراتِ الأولى الى جهود علماء اللغة، وتفسير طرائق توليفها تفسيرا علميا يعكس صور تلك الفلسفة التي كأنت في اذهأن القدماء.

ملخص الدراسة باللغة الأنكليزية

Summary of the Study

The quotations are kind of transferring evidences which support the workbooks and the linguistic researches as well as strengthening the main concluded idea. These quotations are described as the standard texts which provide a great deal of creditability to support the legality of the research. As such, we found that the findings of the applied linguistic researcher, who gathers the quotations from their linguistic sources, lead to either inaccurate texts or inaccurate way of transferring. In addition, they sometimes plagiarize and neglect the role of the author of the first text. It is a crucial feature of the academic writing to cite the sources and references of others when writing the academic scientific research.

The purpose of the first part of this study, ((The Philosophy of Quotation in the Ancient Arabic Linguistic Thought - until the end of the sixth Hijri century)), is to address one of the authorship and classification problems as well as how to organize the works of the ancients and cite their texts in a coherent scientific style. This will lead to positive results, improving the level of academic studies and researches.

▪ مدخل الدراسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله والثناء عليه ،والصلاة والسلام على نبيهِ ابي القاسم محمد وعلى آلهِ وصحبهِ ، فأني لَمَّا رأيتَ موضوعةَ الاقتباسِ أنفسَ متناولاً في متون الكتبِ والمدوناتِ، ولم يُأخذ بزمامها ممن لزمَ العلمَ واغتربَ للرواية، فشغلتُ ذهني لمعرفة دقيق مسلكها، وابدائي لجميل فضلها فيما صنف ودونَّ من قبل، فكأن الطريق الى ذلك النظر في كتب المتقدمين من النحويين بدءا بـ سيبويه(عمرو بن عثمأن بن قمبرتـ ١٨٠هـ) وأنتهاءً بـ (كمال الدين ابي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ))، وجعلتُ غرضي أن ارى في مباحثهم اللغوية طرائق الاشارة والاقتباس والنظر في مكامن التدليس والالتباس، واسأل الله أن يوفقنا ويهدينا السبيل الارشد والطريق الاقصد.

لا شكَّ أن التحول الهام في ميدان الفلسفة اللغوية واستيعابها للدراسات اللغوية التطبيقية المعاصرة التي اخذت تبحث عن ملامح بعض التيارات والاتجاهات اللغوية(١)لم يمدنا- وفي ظل كل هذه التطورات- بما يجعلنا ننظر الى الاقتباسات (التي مثلتْ العينة الرئيسة لكل مشروع لغوي تمثل في تلك الاتجاهات) كجزء من الفلسفة اللغوية، وفهم ومناقشة المبادئ الأساسية لهذا المفهوم . وعلى الرغم من القصور الواضح في تناول هذه الموضوعة عند القدماء والمحدثين على حدٍ سواء، وعدم استيعاب مفهومها اللغوي في اللسانيات التطبيقية، شرعنا في مراقبة هذا الأنموذج اللغوي بوصفه تركيبا أو نصا لغوياً في المدونة اللغوية القديمة وكيفية عرضه في مرحلة التأسيس القواعدي والنظر في عائديته وقابليته للتعديل والحذف والتأويل عند المتأخرين بعد مرحلة التأسيس.

أن الإشارة في التصنيف اللغوي إلى مراجع ومصادر المتقدمين من اللغويين ولا سيما النحويون سمة هامة من سمات الكتابة العلمية (كتابة التوليف)، والعمل وفق هذا المعطى لا يعني اظهار مصداقية اللغوي في طريقة النقل والتضمين (وأن كأنت من شرائط الكتابة) بل يحتاج الإشارة إلى أعمال أخرى على الرغم من الاختلافات في المنهج والأسلوب الكتابي كون اللغويين يتفقون على أن دور الاقتباس في عملية انتاج الخطاب النحوي ليس للاعتراف بأعمال الآخرين بقدر ما هو تعزيز لمقدرة اللغوي" النحوي" الذي يسعى وراء مطالبات المعرفة والتحقق من القواعد اللغوية، والافادة من النتائج التي توصل إليها الآخرون، من أجل تأطير ودعم التصنيف اللغوي الخاص بهم، فضلا عن أنشاء مساحة فكرية وعلمية في دائرة هذا الخطاب اللغوي، وفي كثير من الأحيان نجد من اللغويين ولا سيما النحويون القدماء في مصنفاتهم اللغوية غير معني بكيفية الاستشهاد بأعمال المتقدمين من اللغويين والنحويين التي تتمثل على هيأة نصوص مقتبسة، إذ يأتي على جمع ذلك وبفعل الكتابة يرفع نصوصَ المتقدمين من اللغويين والنحويين لمن قام بتوليف تلك النصوص دون الاشارة الى من صدرتْ عنه من

قبل. أن هذا التشخيص والتحديد لهذا المفهوم (فلسفة الاقتباس) وعدم وجود بحوث أو دراسات تمثلت بمضمونه الزم الباحث التأصيل والاشارة له عند القدماء في جانبه الاجرائي لأننا لم نلحظ في
مصنفاتهم شيئا من التنظير أو التأصيل له ، علماً أنه ومن خلال مراقبة النصوص اللغوية في مضانها اضحى من مقومات التصنيف عند القدماء حتى وصل الامر الى ردّ بعض النصوص والقدح بها وما ترشح عنها كون صاحبها لم يعنَ بنسبتها الى مصدرها الذي صدرت عنه.

أن مطلب هذه الدراسة الوقوف على طرائق الاقتباس عند القدماء من علماء اللغة وكيفية الاشارة الى جهودهم من قبل معاصريهم والمتأخرين بعدهم، فضلا عن كيفية تنظيم اعمالهم والاستشهاد بنصوصهم بأسلوب علمي متماسك، وهذا ما نستطيع تحديد ملامحه المنهجية من خلال عملهم الاجرائي في المدونة النحوية ، لأن مثل هذا العمل سيفضي الى جملة من المفاهيم اللغوية الإيجابية التي ترتقي بمستويات البحث في التطبيقات اللغوية، وجعل نتائجها اكثر اقناعاً لأن العمل بضدِ من هذه المفاهيم بقصد أو بدون قصد أو التلاعب الفكري لمختلف الخصائص التركيبة والبلاغية للنصوص المقتبسة التي يقوم بها بعض الباحثين المعاصرين ومدى فاعليتها و مقومات البحث قد يُظهر نجاح ما في موضع محدد من زمن الدراسة وهذا قد يُقبل جزئياً عند بعض المعنيين لكنه سرعان ما تنتهي فاعلية عنده القراءة الأولى أو حلقة المناقشة, والكشف عن عورات النصوص التي تم التلاعب بها واصبحت متنافرةَ الدلالات بعيدة عن التجاذب اللغوي والانفتاح على مجمل السياقات التي تشكلت فيها..

- الإقْتباسُ والإسْتَشهَادُ (قِرَاءةٌ في المَفْهُومِ)

أن مفهوم الاقتباس في الدراسات اللغوية والبحوث الاكاديمية الحديثة يتمثل باللفظ أو التركيب أو النص المقتطع الذي يُؤتى به ابتداءً أو في درج الكلام أو في نهايتهِ، للكشف عن المعرفة اللغوية بميدانها الجديد أو البحث عن سمات نصية خاصة يكون الاقتباس محفزاً لها في العملية التواصلية أو التأكيد على مضمون الرسالة اللغوية التي هي مدار البحث، إذ يكون الاقتباس وفي الحالات التي يتمثل بها متماسكاً مع الدوائر الدلالية التي مثلتها الرسالة اللغوية ، كون هذا التماسك يحقق مفهوم التساوق أو الربط النحوي(٢) الذي ينتهي الى نتاج نصٍ من حيث عمليات الربط بالوسائل اللغوية الشكلية، إذ يتبع منشئ النص طريقة خطية لوصف اتساقه الذي تشكل بفعل الاقتباس وتراكيب أُخر مع مراعاة ورصد الضمائر والاشارات اللغوية فضلا عن النظر في عناصر التحويل(العطف، والحذف) بالنسبة للأنموذج الأول من النص المقتبس الذي ينقل حرفيا، فمجال التحول فيه يكون في هذين العنصرين، الأول يسهم في عملية الربط نص الاقتباس بما قبله وبعده، والثاني حذف بعض الالفاظ والجمل التي لا تمتلك أي سمة تفاعلية في أو مع النص المقتبس، اما النوع الاخر فهو الذي يوظف فيه الاستبدال ويسعى ناقل النص الى اعادة بنائه وانسجامه مع الجمل والتراكيب التي شكلت اصل القضية اللغوية.

اما مفهوم الاستشهاد في الدرس اللغوي فيتمثل بـ ((استحضار كلمة أو عبارة مروية أو بيت شعري مروي عن العرب الذين يحتج بلغتهم، لإثبات صحة قاعدة أو صحة استخدام ذلك المروي كالاستشهاد ببيت شاعر من شعراء عصر الاحتجاج على صحة أو فساد عبارة ما))(٣) وهذا الاستحضار يتم عن طريق نقل المروي بغير تغيير اللفظ كون الامر في ذا مرتبطاً باللفظ والمعنى.

فمفهوم الاستشهاد يتلبس الى حد ما بمفهوم الاقتباس في خصوصية النقل هذه، وينفصل عن الاقتباس كون الاخير يكون اختياريا لدي الكاتب (نص محدد دون غيره) لأنَّ منشئ النص يعتقد بأن المعرفة اللغوية التي يمكن أن تفيد المتلقي تتمثل بهذا النص دون غيره من النظائر.
وفي ضوء ما ذُكر ثمة فروق بينهما يشير اليهما التخطيط الاتي:

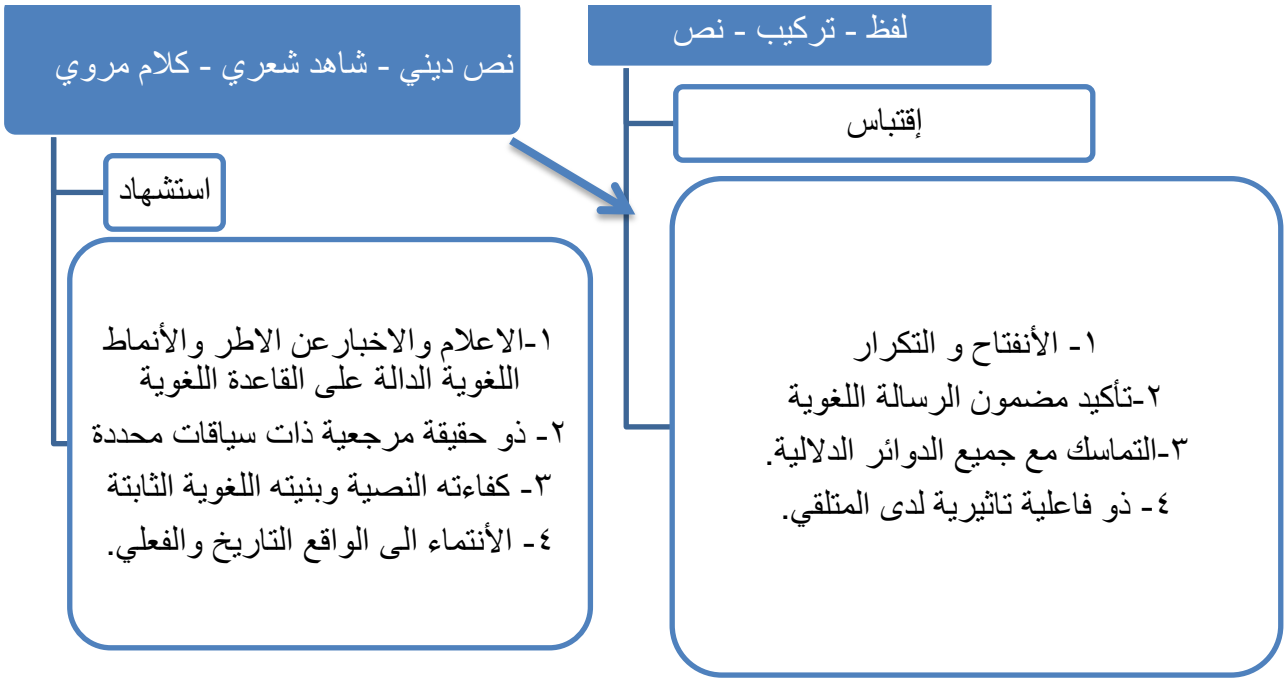

الفرق بين الاقتباس والاستشهاد بات واضحا لأنَّ الاستشهاد يصاحبه القطع في الدلالة على القاعدة اللغوية، والاقتباس يكون موطئاً للنص المحتج به في احدى صوره ويكون في مرحلة ما بعد الاستشهاد وهذه ما يتمثل بأمور عدة.
الاقتباس مقولات لغوية تبرهن على صحة القاعدة اللغوية التي مثلها الاستشهاد.
الاقتباس يتمثل بالمادة اللغوية التي تصدر عن المصنف وفي هذه الحال يكون نص الاستشهاد جزءاً منه.

الاقتباس نص أو مجموعة نصوص تترشح عن الاستدلال أو الاحتجاج أو التمثيل، فهو ينفتح على هذه المصطلحات - التي تتضافر مع الاستشهاد- ويتمثل بما يترشح عنها.

ومن هنا نلحظ أنَّ القدماء اهتموا بالاستشهاد في مباحثهم اللغوية وذيلوه بالاستدلالات التي تكون في اعقاب الاستشهادات لطلب تقرير ثبوت الاثر من المتلقي(٤) . أما التمثيلات اللغوية المصطنعة التي تكون في مقام التمثيل ليس لها تلك الوظيفة التي مثلها الاستشهاد أو الاقتباس فضلا عن ذلك نجد الاحتجاج يتمظهر في الجدل والمغالبة في الرأي والنصرة ويتسق الى حد ما مع مفهوم الاستشهاد. ولهذا لم نجد للاقتباس بالمفهوم اللغوي لا البلاغي أيَّ توصيفٍ في مباحث المتقدمين من النحويين.

فالباحثَ في الفِكرِ اللغويِّ عِندَ العَربِ يَجِدْ في مَا خلّدَه القُدَماءُ من مصنفات لغوية بعض الاشارات المنهجية العلمية المتبعة في وقنا الحاضر في الاحالة والاشارة الى ما قاله العلماء من اراء علمية فضلا عن المرويات الَّتي تَنَاقَلَها العُلماءُ بعد القرن الثاني الهجريِّ وحتى يومنا هذا – تَسجيلاً لمشافهتِهِم للأَعرَابِ رواية ونقلا عن جهابذة اللغة وعلمائها وباحثيها، وهذا يعني أنَّ موضوعةَ الاقتباس لَمْ تَكُن مِن موضوعاتِ الدَّرسِ اللُّغويِّ عندَ القدماءِ بِمفهُومِهَا الحديثِ الواسعِ الَّذي يَقتضي التعريف بجهود الاخرين اللغوية من خلال اعتماد النصوص التي يحتاجها الباحث

وطريقة ربطها وتوليفها فكرةً ولفظا اي التأليف بين مضامين النصوص وبما يتناسب وموضوع الدراسة بجمعها على هيأة اقتباسات أو استشهادات أو امثلة أو اشارات ومن ثم تأتي مرحلة سبكها على ما تقرر في ذهن الباحث من فكرة يريد اثباتها أو مناقشتها ورفضها أو التأسيس على ما يتوائم وطبيعة موضوع الدراسة ومن ثَمَّ العملُ على تحليلِ المادةِ اللغويةِ(– الصوتية- الصرفية– التركيبية، الدلالية –) لتتوائم مع قضية البحث، والعَملُ في إطارِ هذا المنهجِ يُمكِنُ تحديد ملامح تلك الفلسفة اللغوية من خلال النظر في جهد القدماء الذي ارتبط الى حد ما بمعيارية المادة اللغوية المروية وما ترتب عليها من تفسير وشرح وتأويل، إذ ما علمنا أن المادةَ اللغويةَ جرى جمعُها في ميدانها اللغويِّ وكأنت الاشارة فيها الى صاحبها أو من نقلها ودونها.

وكأنت دِرَاسَتَنَا لمَوضُوعِة الاقتباس(كـ فكرة في أذهان القدماء) تُعَدُّ نَوْعاً من التأصيل والضَّبْطِ لِمَوضُوعَ الاقتباس في التطبيقات اللغوية بعيد عن الاستشهاد والاستدلال، لأن الكثيرَ من التنظيرات والخلاصاتِ الإحصائيةِ لمصادر اللغة قد أعطتْ صورةً غيرَ دقيقةٍ سيَّما للقارئِ المتخصّصِ في موضوعتي الاستشهاد و الاقتباس ، وهذا ما نحاول أن نقفَ عنده في هذا الموضوعِ من البحثِ من خلالِ الكشفِ عن هذه الفكرةِ في مصنفاتِ القدماءِ ومن ثم معاينتُها في طرائقِ البحثِ والتأليفِ عند المحدثين (في القسم الثاني)من خلال التنظير لها ورفدها ببعضِ النصوصِ التي تشي بهذه الفكرةِ أو تلك.

"الاقتباس بين سياق المصدر وفعل التبرير في مباحث القدماء"

إنَّ عملَ النحويين في مراحلِ التصنيفِ قد اتسمَ بأمرين الأول: هو ولادة نص دخل الخطاب اللغوي ويكون هذا النص في صورتين اما أن يكون نصا مشوها جيء به لغرض بث فكرة المنافرة بين الاحكام النحوية مما يستدعي التحول في استراتيجيات القبول لدى المتلقي وبالتالي ينعكس هذا على صاحبِ النصِ كونهُ لا علمَ له بمسالك العربية، أو يكون نصاً عابراً لكل الخلافات النحوية ينشئ حالة من التجاذب اللغوي والانفتاح على جميع النصوص على مر العصور ، والامر الثاني أن يأتي بفعل التبرير في استعمال نصوص لغوية خاصة تقدم مجموعة من الوظائف اللغوية التي يعتمدها اللغوي لتبرير سلوك لغويٍّ ما أو لتصويب عبارة الاستشهاد.

وقد تميزت نصوص ومرويات سيبويه(عمرو بن عثمان بن قمبرتـ ١٨٠هـ) بهذا الوصف من التجاذب اللغوي والانفتاح على جميع النصوص حتى يومنا هذا.

واذا ما ذهبنا الى فكرة الاقتباس عنده سنجدها واضحة ودقيقة في كتابه "الكتاب"- كونه أول من اشار الى اراء العلماء وما نُقل عنهم من مقولات، اذ تمثلت فكرة الاقتباس في مدونة سيبويه بتلك الاشارات اللغوية غير المنسوبة في الاعم الاغلب سواء أكانت مسجلة من مستعملي اللغة أو ممن نقل تلك النصوص الاستعمالية اليه، فضلا عن النصوص التي هي في الاساس مرفوعة منسوبة الى الجهة التي صدرت عنها ولا يختلف القول والتأصيل فيها قديما وحديثا، وهذا الضرب من النصوص يدخل في دائرة الاستشهاد والاحتجاج بها كونها مصاديقَ على صحة الظاهرة اللغوية وفصاحتها، لأن المادة اللغوية المنقولة عن الراوي اللغوي تمثل مصدرا اساسيا وخير مصداق للتثبت منها، والراوي في هذه الحال يمثل المرجع أو المصدر(الكتاب) في الدراسات الحديثة، ومن الجدير بالذكر أنَّ هذه النصوص اسهمت الى حدٍ ما بولادة نصوص جديدة داخل الخطاب اللغوي نفسه في مدونة سيبويه ومن هم عيالُ عليه لاسيما شراح الكتاب ومن اتسم بشرح المطولات النحوية، ومن هنا يمكن أن تتمثل امام القارئ طرائق استعمال فعل التبرير الذي اضحى عاملا مشتركاً عند النحويين عامة، وتأسيسا على فكرة الموضوع الرئيسة يمكن أن تعد هذه النصوص في مضانها اقتباسات لغوية صالحة من خلالها يتم تبرير السلوك اللغوي وتصويب عبارات الاستشهاد والتعريف بجهود علماء اللغة الذين اجترحوا هذه الجمل والنصوص اللغوية حتى تظافرت وشكلت خطاباً لغويا منتجاً.

واذا ما ذهبنا الى كتاب سيبويه لتحديد الاشارات اللغوية فيه نجده ينقسم على قسمين، الأول، تكون الاشارة فيه الى منشئ النص أو صاحبه دون التعريف به، اي أن سيبويه اقتبس كلاما مشافهة أو اعتمد راوياً سماعاً مخبراً له بما اراد أن يفهم، والملاحظ على هذه النصوص(الاقتباسات) يُأتى بها بعد فعل القول أو بما يرادفه من الالفاظ " التي سنبينها في الاستدلال على ما قيل" وينتهي بعلامة من علامات الترقيم .مثال ذلك في باب الاضمار في "ليس" و"كأن" كالإضمار في "أن" ((وقال بعضهم: كأن أنتَ خيرٌ منه" كأنه قال أنه أنت خيرُ منه"))(٥) فالنص هنا غير منسوب أو معروف قائله ومثل هذا كثير ويتضح من خلال عبارة سيبويه التي توحي بالمشافهة و السماع (٦)من الراوي اللغوي أو ممن سجل الظاهرة اللغوية. ويمكن

التعرف على مصادر الاقتباسات المجهولة في كتاب سيبويه من خلال افعال الاخبار التي مثلت طريقة النقل والرواية في الكتاب. الفعل (اخبر):(أخبرني من أثق به من العرب٣/٤٦٢ (الفعل حدث) (حدَّثَني من لا اتهم٣/١٥٢، حدَّثَني .....٣/٤٠٣-٤/٤٤٤، حدَّثَنا بذلك من يوثق به١/٣١٦، حدَّثَنا بعض العرب١/٣٤٣، حدَّثَني من سمعهم يقولون ١٨٢/٤، حدَّثَنا من لا نتهم أنه سمع من العربِ١/٢٤٥، حدَّثَنا من لا نتهم أنه سمعهم يقولون١/٤٧٢/٢٧٩٤، حدَّثَنا من نثق به٢/١٤٠-٣/٣٣٦، حدَّثَنا من يوثق به١/٢٥٥) (الفعل زعم)(زعم لي بعض العرب٢/١٩٢، زعم من نثق به٢/١١٣، زعم من يوثق به أنه سمع من العرب٣ /٢٦٥)(الفعل سأل) (سألنا العلويين و التميميين ٣ /٢٩١، سألنا العرب٣/٢٩٠وسألنا من ....٣/٢٢)(الفعل سمع)(سمعنا اكثر العرب يقولون٣/ ٢٣٣ سمعت أهل هذه اللغة يقولون٤/ ١٩٧ سمعنا بعض بني تميم٤/ ١٨٠سمعت بعض العرب١/٤٧،٣٠٩،٣٢٧/٦٣-٤ /١٠٩سمعنا بعض العرب٢/٦٣ -٤/٤٠٥ سمعنا بعض العرب الموثوق بهم ١/٤٢٣سمعنا بعض العرب الموثوق به١/٣١٩،٢/٣٤٥سمعنا بعضهم٣ /٣٤٣-٤/١٢٧سمعنا بعضه من العرب وممن سمعه من العرب ١ /٢٦٨سمعنا الثقة من العرب٢/٢٤٤سمعنا ذلك عن العرب١/٢٤٩،-٣/٦٣٩سمعنا ذلك من العرب ٣ /٥٨٣،٤/٥٤٩ ٥٨٣سمعنا ذلك من فصحاء العرب٣/٢٣٨ سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب٢/١٦٤سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه١/٢٧٩سمعنا رجلا منهم١/٢٩٣سمعت رجلا من العرب ينشد٣/١٤٤سمعنا أعرابيا موثوقاً بعربيته٣/٩٨ سمعنا العرب الموثوق بهم١/ ٣٩٦سمعنا العرب٣ /٣٥٢، ٥٤٨،٥٤٩ ،٦٤٤، ٦٤٧سمعنا العرب الفصحاء١/٢١٩-٣/٢٨٥، ٤٧٨/٤ سمعت فصحاء العرب ٣/٥٠٣، ٥٠٥ سمعت من أثق به من العرب١/٢٣٠سمعناه من بعضهم ٤٠٩/٢سمعت من العربِ ٣/ ٣٦٥ سمعت من العرب و ممن يوثق به١/٢٥٥سَمعنا مِن العرب ١/٢٤٣،٣٤٩، ٨٨٢، ٩٤/٤١٢٣، ٩٥، ٣٣٧،١٢٨ ،٣٦٠، ٤٠٧،٣٨٤ ،٤٨٨،٤٨٤ - ٤٢/٤ سمعناها من العرب١/٢٤٩سمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به١/٥٣ ٦٩ سمعنا ممن ترضى عربيته٣/ ٥٣٣ سمعنا من نثق به من العرب ٤/ ١٣٩سمعت ممن يروي ٢/٢٠،٤٤٨،٢١١سمعنا ممن يرويه عن العرب١/٤٤١- ٢/١١٢سمعنا ممن يوثق به من العرب١/٥٣، ٤/٢١٦، ٥٤٩ سمعنا ممن يوثق بعربيته١/٧١، ٣١٣ - ٤/ ١٩٨ ٤٦٥ سمعناهُ ممن يوثق بعربيته١/٣١٣، سمعنا من يقول١/١١١، ٣/٢٤٤، ٥٧٩ سمعنا من يقول ممن يوثق به من العرب٣/٤٢٥سمعنا منهم ١/٤١٢ سمعناهم يقولون١ /٣٩٦،١٦٠ -٢/٥١- /١٣٣، ٢٤٩، ٣٢٨ ٣٣٤- ٤/٣٥ ،١٢٢،١٣١، ١٣٣، ١٧٤ ،٢٠٨، ٤٦٤،سمعنا هكذا ٣/٥٠٣ سمعنا هؤلاء ٤/١٢٧)(الفعل قال) (قد قال قوم ترتضى عربيتهم٤ /١٣٨)

إنَّ المرويات اللغوية في كتاب سيبويه التي تأتي بعد فعل الاخبار أو قبل البرهنة على صحة المنقول أو المحتج به، هي اقتباسات اخذت عن مصادر مجهولة لم يتم التعريف بها والاشارة اليها، لكن بعض باحثينا حينما ينقل ما يريد الافادة منه في تأصيل ظاهرة ما، يرسل هذه النصوص الى سيبويه يقول : قال سيبويه...بحيث يلتبس الامر على القارئ بإنَّ المنقول عن سيبويه، وهذه الملمح يمكن الافادة منه في تحديد نوع من أنواع الاقتباس التي سنفصح عنها في موضوع اخر(٧).اما القسم الثاني فتمثل بما روي عن علماء اللغة الذين شافهوا الأعراب وكأنت لهم بعض المصنفات والآراء لغوية اعتمدها سيبويه في تأصيل القاعدة اللغوية (الصوتية والصرفية و النحوية) ومن هؤلاء أبو عمرو بن العلاء المقرئ النحوي(٨)والخليل بن احمد بن

عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي (٩) وعبد الله بن إسحاق الحضرمي(١٠) وعبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب الأخفش الكبير النحوي(١١)وعيسى بن عمر البصري الثقفي المقرئ النحوي(١٢)ويونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضبي النحوي(١٣)إذ نقل عنهم سيبويه جملةً من الآراء والمقولات والروايات اللغوية، وقد لوحظ في هذه المادة اللغوية (النصوص المنسوبة الى هؤلاء العلماء) أنها تمثلت على شكل مرويات منسوبة الى اصحابها أو منقولة على أنها لغة قوم ما أو كلام سمع عن العرب، وفي هذه الحال نجدها تفتقر الى المدونة اللغوية الي نحيلها اليها لأن بعض هؤلاء العلماء الذين وردت اسماؤهم لديه اكثر من مدونة لغوي و كأنت معروفة في ذلك الوقت، مثال ذلك كـ كتابي عيسى بن عمر في النحو، قيل احدهما (الجامع) والآخر(الإكمال) (أو المكمل)،وقيل أن سيبويه صنف كتابه على أساس كتاب (الجامع) إذما علمنا أنه شيخ الخليل وسيبويه، فضلا عن ذلك مدونات الخليل بن احمد الفراهيدي، لكن الذين تعاقبوا على شرح وتفسير الكتاب لم يحددوا أو يتدارسوا تلك النصوص بوصفها اقتباسات صدرت عن مراجع لغوية حتى وأن كأن الامر على سبيل الاعتقاد ،ولم يبحثوا في فلسفة الاستشهاد بها من قبل سيبويه.

لعل القارئ لا يتلمس الفكرة الرئيسة التي مُثلتْ عن طريق احصاء بعض النصوص التي جاء بها سيبويه في تبيأن الظاهرة اللغوية، كون النصوص أو المقولات صدرت عن مستعمليِّ اللغة ويمكن أن تصنف عند بعض الباحثين في اطار الاستشهاد، وهذا وارد ومقبول حينما يكون النص في مقام الاستدلال أو الاثبات على صحة ما يُراد اثباته، لكن الامر في هذه الحال، ولاسيما ما أوردناه في اعلاه يمثل اقتباسات لغوية استعمالية جيءَ بها عن طريق سؤال الراوي اللغوي (اي مستعمل اللغة) والتحري من مقولاته بما ينسجم وكلام العرب، وهذا الامر سيتضح اكثر من خلال الشواهد التي تسهم في اثبات صحة القاعدة النحوية في مرحلة متأخرة بالنسبة للاقتباس، وهذا يعني أن بدايات الاقتباسات كمصطلح لغوي في كتاب سيبويه كأن جُملاً وعباراتٍ يصوغها المصنف نفسه بلسان حال مستعملي اللغة ويأتي بها للبرهنة والاستدلال في اثبات الاحكام النحوية، والذي جعل من هذه الجمل والعبارات فيما بعد اقتباسات لغوية يمكن الافادة منها في مراحل التصنيف والتأليف هي البنية اللغوية الثابتة ذات القالب والنمط النحوي القابل للتكرار والتحديث خارج اطار البنية اللغوية الثابتة في كتاب سيبويه أي أن هذه النصوص يمكن تشكيلها في سياقات لغوية موجهة وبالفعل تم تشكيلها في كثير من الدراسات والبحوث الاكاديمية وفق مجموعة من عوامل الاستدعاء حسب سياق العبارة ونمطية التكرار.

قال سيبويه في باب ما ينصب في الألف ((ومثلُه أزيداً لستَ مثلَه، لأنه فعلٌ، فصار بمنزلة قولك أزيداً لقيتَ أخاه. وهو قول الخليل.))(١٤) فسيبويه يحيل هذا النص الى الخليل بن احمد الفراهيدي في المتن دون الاشارة الى مدونة الخليل اللغوية ، ولعل هذا القول قد سمع مشافهة ،ومثله قوله في باب اعراب الافعال المضارعة لأسماء والحديث عن(أن)الناصبة واخواتها قال : ((فأما الخليل فزعم أنها لا أن، ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: ويلمه يريدون وي لامه، وكما قالوا يومئذٍ، وجعلت بمنزلة حرفٍ واحد))(١٥).وكذلك قوله عن الغاء عمل(أذن) اذا كأنت بين الفعل وبين شيء والفعل معتمد عليه، فأنها مُلغاة لا تنصب البتة قال: ((فإذن لا تصل في ذا الموضع إلى أن تنصب كما لا تصل أرى هنا إلى أن تنصب . فهذا تفسير

الخليل . وذلك قولك : أنا إذن آتيك فهي ههنا بمنزلة أرى حيت لا تكون الا ملغاة))(١٦)، ومن النصوص اللغوية التي تعد من الاقتباسات اللغوي القول في (اذن) التي تكون منزلة (أنما و هل) في حال دخولها على الافعال والعمل بمقتضى السماع في هذه الحال علما أن هذا الامر قُدم له من خلال دخول (أذن)على الاسماء من قبلُ وكأنت بمنزلة (أنما وهل)،وهنا قال سيبويه: ((وَزعم عِيسَى بن عمر أن نَاسا من الْعَرَب يَقُولُونَ: "إِذَنْ أفعلُ ذَلِك" فِي الْجَواب، فَأخْبرت يُونُس بذلك، فَقَالَ: لَا تُبْعِدنّ ذَا، وَلم يكن ليرويَ إلاّ ما سمع، جعلوها بِمَنْزِلَة "هَلْ وبل"))(١٧) ومثل هذا كثير في الكتاب، حيث تكون الاشارة الى جهود العلماء أو ما نقل عن الراوي اللغوي (مستعمل اللغة) بما مثلناه في القسم الأول والثاني.

إنَّ النصوص المشار اليها والمرفوعة الى اصحابها تمثل اقتباسات لغوية، وهي من دعتْ الباحثين والدارسين المحدثين فيما بعد الى جمعها في مصنفات لغوية عرفتْ بـ"الجهود اللغوية" ولكن الامر ازاء هذه الاقتباسات أو النصوص كما يسميها بعضهم ظل عائماً مشوباً بنصوص ومقولات سيبويه لأن الذين جاءوا بعد سيبويه من القدماء والمحدثين رفعوا تلك النصوص الى سيبويه وقالوا: ((قال سيبويه....)) وقلما نجد من يأتي بالنص على اصله المفترض لأنه صورته الافتراضية في ذهن اللغوي والباحث المُحَدث في الاصل مبنية على أسس واقعية مثلها سيبويه في جانبها الاجرائي، ومن هنا يمكن أنْ نحدد بدايات الفكر الفلسفي عند سيبويه لطرائق الاستشهاد بمقولات أو بنصوص القدماء ولا سيما شيوخه أو من سمع عنهم من العرب والرواة على حد سواء، ويتضح هذا الامر اكثر بمعيه فعل الاخبار " زعم" لأن اللغوي في الاعم الاغلب اذا ا راد اثبات صحة ما ينقله أو ما يقوله، يأتي بما ترشح عن غيره في الموضوع نفسه وباستعمال الفعل" زعم" كون الفعل ((شكاً فيه فلم يدر لعله كذب أو باطل، قيل : زعم فلأن قال ...، وقيل : الزعم الظن ، وقيل : الكذب .))(١٨) ومن هنا تتحقق الاشارة الفعلية لجملة من الاقتباسات اللغوية.

قال سيبويه في باب((ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه، وما يقبح أن يشرك المضمر فيما عمل فيه)) : ((أمّا ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمر المنصوب، وذلك: رأيتك وزيدا، وأنك وزيدا منطلقان. وأما ما يقبح أن يشاركه المظهر فهو المضمر المرفوع، وذلك: فعلت وعبد الله، وأفعل وعبد الله. وزعم الخليل أنَّ هذا أنما قبح من قبل أنَّ هذا الإضمار يبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أنْ يشرك المظهر مضمرا يغيّر الفعل فيه عن حاله إذ بعد شبهه منه.))(١٩) فهذا نص بائنٌ حيث حَسُن الامر عند سيبويه(٢٠) وجعل من وصفك للمضمر أو نعته تطويلا للكلام وتوكيد له واستدل بقوله تعالى(اسكن أنت وزوجك الجنة)سورة البقرة/ ٣٥. ومثله قوله((واعلم أنه لا يجوز أنْ تصف النكرة والمعرفة، كما لا يجوز وصفُ المختلفين، وذلك قولك: هذه ناقة وفصيلها الراتعان. فهذا محال، لأن الراتعان لا يكونان صفةً للفصيل ولا للناقة، ولا تستطيع أن تجعل بعضَها نكرةً وبعضَها معرفةً. وهذا قول الخليل رحمه الله.))(٢١) نلحظ أن سيبويه اخذ يعتمد قول الخليل وباستعمال فعل" الـ الزعم" في ما بعد لتبيأن قبح الوصف الذي قال به الخليل بن احمد رحمه الله، والذي دعاه الى استعمال هذا اللفظ " زعم" في النص الاتي هو أن هذه التراكيب - هذه ناقة وفصيلها الراتعان- و- هذا رجلٌ وفي الدار آخَرُ كريمين- لم ترد في لغة الاستعمال بل هي تراكيب للتقريب ولم تسمع عن العرب ، قال سيبويه:

((وزعم الخليل أن الجرّين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجرّ والرفع، وذلك قولك: هذا رجلٌ وفي الدار آخَرُ كريمين. وقد أتأني رجلٌ وهذا آخَرُ كريمين، لأنهما لم يرتفعا من وجهٍ واحد. وقبّحه بقوله: هذا لابن إنسانين عندنا كِراماً، فقال: الجرّ ههنا مختلفٌ ولم يُشرَك الآخِرُ فيما جرّ الأول.))(٢٢) ومن خلال هذه النصوص يمكن أن نحدد طرائق سيبويه في عرض جهود شيوخه اللغوية بوصفها اقتباسات لغوية، اذا جعل من بعضها خطا فاصلا بين ما يقول هو وما يعتقده أو يظنه شيخه، وبعضها الاخر جعلها يقينا كونها جوابا على سؤال قد طرح ، قال: ((وسألتُ الخليل رحمه الله عن: مررت بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما، فقال: الرفع على هما صاحباي أنفسهما، والنصب على أعنيهما، ولا مدح فيه لأنه ليس مما يُمدح به.))(٢٣) وقد كثُرتْ تحت هذا الضرب النصوص التي تمثل بالقسم الأول من الرواية، أي أن تكون الاشارة فيه الى منشئ النص أو صاحبه دون التعريف به.

اما اذما ذهبنا الى الفراء ابي زكريا يحيى بن زياد الفراء تـ٢٠٧هـ فنجد الامر عنده مختلفا الى حدٍ ما وذلك لكثرة مصادر الرواية لدية وعدم التدقيق بها والتصريح بمن نقل عنه مثال ذلك ما نقل عن ابي عبيدة في قوله ((وأما قوله تعالى: "وَلَا الضَّالِّينَ" فأن معنى "غَيْرِ" معنى "لَا" فلذلك ردّت عليها "وَلَا" . هذا كما تقول: فلأن غير محسن ولا مُجْمِلٍ فإذا كأنت "غَيْرِ" بمعنى سوى لم يجز أن تُكَرَّ عليها "لَا" ألا ترى أنه لا يجوز: عندي سوى عبد الله ولا زيد. وقد قال بعض من لا يعرف العربية: أن معنى "غَيْرِ" في "الْحَمْدُ" معنى "سوى" ، وأن "لَا" صلة في الكلام، واحتَّج بقول الشاعر :في بئرِ لا حُورٍ سرى وما شعر))(٢٤)،إذ قال : وقد قال بعض من لا يعرف العربية... ويريد به ابا عبيد وهذا ما نقله ابن منضور عن الازهري قال: ((قال الأزهري : وهذا قول أبي عبيدة))(٢٥)

وبعد الرجوع الى كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ) لم نجد ما نسب للرجل بأنه جعل معنى" غير" معنى" سوى" بل قال((غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ)) مجازها: غير المغضوب عليهم والضالين، و(لا) من حروف الزوائد لتتميم الكلام والمعنى إلقاؤها ..))(٢٦) واستشهد على هذا المعنى بقول العجاج الذي مرَّ ذكره في نص الفراء، وقال فيما بعد((ولا الضالين(لا) تأكيد النفي لأنه نفي فأُدخلت (لا) لتوكيد النفي))(٢٧)، وأن صحَّ القول عن الازهري بأن الفراء قصد بقوله((وقد قال بعض من لا يعرف العربية)) ابا عبيدة فهذا يدل على أن الفراء لم يرجع الى مصنف ابي عبيدة ولم يسمع عنه ذلك مشافهة كونه من مجايليه(أي من عصره) ولعل الامر ثبت عند الفراء عن طريق الرواية. من خلال هذا النص نلحظ أن الفراء قد اقتبس نصاً غير مرفوع الى صاحبه، وأن صح القول بأن الفراء كأن يقصد ابا عبيد في قوله الذي مرَّ، فهذا يدل على أن الفراء لم يتثبت من صحة ما نُقل عن ابي عبيدة. وهذا ما جعل الذين جاءوا بعده من القدماء والمحدثين تعتمد نسبة هذا القول لابي عبيدة دون تحقيق وتوثيق بالرجوع الى كتاب ابي عبيدة وهذا ما فعله محقق الكتاب في الهامش برجوعه الى لسان العرب(٢٨).

ومن النصوص اللغوية التي تمثل اقتباسا لغوية بالمفهوم اللغوي في اللسانيات أو ما يعرف بالتطبيقيات اللغوية قوله في الفصل بين المتضايفين ((وزعم الْكِسَائي أنهم يؤثرونَ النصب إذا

حالوا بين الفعل المضاف بصفة فيقولون: هُوَ ضارِبُ فِي غير شيء أخاهُ، يتوهَّمُونَ إذ حالوا بينهما أنهم نوَّنوا. وليس قول من قَالَ (مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِه) ولا (زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أولادِهِمْ شُرَكاؤُهُمْ) بشيء، وقد فُسِّرَ ذَلِكَ. ونحويُو أهل المدينة يُنشدونَ قولَه: فَزَجَجْتُها مُتَمكِّنًا ... زَجَّ الْقَلوصَ أبي مزاده))(٢٩) ثم ينقل الناسخ قول الفراء إذ يقول: ((قَالَ الفراء: باطل والصواب: زَجَّ الْقَلوصِ أبُو مزاده))(٣٠)وقد قال الفراء في موضع سابق ((وَكَأن بعضهم يقرأ: (وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أولادِهِمْ) فيرفع القتل إِذَا لَمْ يسمّ فاعله، ويرفع (الشركاء) بفعل ينويانه كأنه قَالَ: زيَّنه لَهم شركاؤهم. ومثله قوله (يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ) ثم قال: رِجالٌ لا تُلْهِيهِمْ تِجارَةٌ. وَفِي بعض مصاحف أهل الشام (شركايهم) بالياء، فأن تكن مثبتة عَن الأولين فينبغي أن يقرأ (زُيِّنَ) وتكون الشركاء هم الأولاد لأنهم منهم فِي النسب والميراث. فأن كانوا يقرءون (زيّن) فلست أعرف جهتها إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عِشايا ثُمَّ يقولون فِي تثنية (الحمراء :حمرايان) فهذا وجه أن يكونوا قالوا: (زُيِّنَ لكثيرٍ مِنَ المشركين قتل أولاده شركايهم) وأن شئت جعلت (زيّن) إِذَا فتحته فعلا لإبليس ثُمَّ تُخفض الشركاء باتباع الأولاد. وليس قول من قَالَ: أنما أرادوا مثل قول الشاعر: فزججتها متمكنًا ... زجّ الْقَلوصَ أبِي مزاده ،بشيء. وهذا مما كَأن يقوله نَحْويُّو أهلِ الحجاز، ولم نَجد مثله فِي العربية.))(٣١)، نجد في النصوص ما نسب الى الكسائي نقلا عن ممن يؤثرون النصب ولا نعلم من هم ! وفعل "الزعم" كفيلا بردِّ ما كانوا يؤثرون، فضلا عن ذلك اختلاط الامر بين نحويِّ اهل المدينة ونحويِّ اهل الحجاز في جواز الإنشاد لقول الشاعر: فزججتها متمكنًا ... زجّ الْقَلوصَ أبِي مزاده ، ولم يجد الفراء مثله في العربية. والطريف في الامر قول صاحب كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين :البصريين والكوفيين بأن الكوفيين جوزوا ذلك فقال: ((أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيرا في اشعارها...)) (٣٢) ويأتي بما نقله الفراء مع اختلاف رواية الشاهد الشهري وقال عنه (لم نجد مثله في العربية). نلحظ اضطراب النقل والتوثيق لمقولات القدماء أو من كأن يمثل مصدر رواية اللغة عند الفراء، وهذا ما يُشكل على الباحث في ما بعد حينما يأتي على نقل هذه النصوص والاقتباسات دون تمحيص وتدقيق ورفعها الى صاحب معاني القرآن. قال الفراء: ((اجتمع القراء على رفع (الحمد)واما اهل البدو فمنهم من يقول" الحمد لله" ومنهم من يقول" الحمدِ لله" ومنهم من يقول" الحمدُ لله "برفع الدال واللام))(٣٣)، أن التدقيق في النص الفراء يشي برفع قراءة الرفع الى القراء ولا سيما القراء السبعة، وفي ذلك تحديد نسبة ومصدر القراءة، اما ما نقل عن البدو فهو مجهول لا يعرف قائله، وربما لم تتكلم البدو بذلك، ودليل ذلك هو التوجيه اللغوي الذي ساقه الفراء قال: ((اما من نصب يقول" الحمدَ" ليس باسم وإنما هو مصدر يجوز لقائله أن يقول" احمد الله" فاذا صلح مكان المصدر" فعل أو يفعل" جاز فيه النص)) (٣٤)فهذا التوجيه الذي ساقه الفراء لم يكن في أذهان البدو، اما رواية الخفض يقول فيها أن هذه الكلمة قد كثرت على ألسن العرب صارت كالاسم الواحد، وفي ذلك تعميم وخروج عن البعض الذي يقول" الحمدِ لله" فيما تقدم .وكذلك من النصوص المجهولة غير المنسوبة الى صاحبها تمثلت في قوله (("كتب الله عليكم" قال :كتابا من الله عليكم، وقد قال بعض اهل النحو معناه : عليكم كتاب الله))(٣٥) نلحظ أن موضوعة الاقتباس عند ابي زكريا الفراء تكاد تكون غائمة الى حد ما ومشوبة مع الرواية اللغوية والقراءات القرآنية. ومن النصوص التي تمثلت فيها فكرة الاقتباس بالمفهوم الضيق هو النقل عن معاني القرآن للكسائي إذ قال الفراء في قوله

تعالى ((أن الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ)) : ((معناه: أنهار...وزعم الكِسَائِيّ أنهُ سَمِعَ العرب يقولون: أتينا فلأنا فكنّا فِي لحمةٍ ونبيذة فوحد «٢» ومعناه الكثير.))(٣٦)، فقال الدكتور عيسى شحاته عيسى أن عبارة: معناه : أنهار ..زيادة من الفراء على قول الكسائي لتوضيح رأي الاخير(٣٧) اما في النص الاتي نجد الفراء يعرض راي الكسائي ومن قال به -وهم اصحاب عبد الله عند الفراء - دون الاشارة الى الكسائي ، وهذ ما تمثل في توجيه قراءة من قرأ قوله تعالى((وَحُورٌ عِينٌ)) سورة الواقعة/٢٢ قال: ((خفضها أصحاب عَبْد اللَّه وهو وجه العربية، وأن كَأن أكثر القراء عَلَى الرفع لأنهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاف بهن، فرفعوا عَلَى قولك: ولهم حور عين، أو عندهم حور عين. والخفض عَلَى أن تتبع آخر الكلام بأوله، وأن لم يحسن فِي آخره ما حسن فِي أوله، أنشدني بعض العرب: إِذَا ما الغانيات بَرَزْنَ يَوْمًا ... وزَجَجن الحواجب والعيونا))(٣٨)

اما نص قول الكسائي ((ومن قال" حورٌ عينٌ" بالرفع وعلل بأنَّه لا يطاف بهن، يلزمه ذلك في "فاكهة ولحم" لأن ذلك لا يطاف به، وليس يطاف لا بالخمر وحدها))(٣٩) فكأن مطابقا للمعنى الذي قال به ونقله الفراء. أن نقل هذه الآراء وبحكم صحتها تمثل اقتباسات لغوية ، وحينما تنقل من مضانها تنقل على أنها نصوص نقلت عن علماء العربية وهذا الوصف ينسجم الى حد ما فيما خلص اليه الباحثون المحدثون في تحديد هذه النصوص ووصفها بالحال التي انتهت اليها. و مدونة الفراء تفصح عن مصادر روايتها حيث كأن بعضها مجهولا لا يعرف مصدرها والاخر كأن معروفا من خلال نسبة الرأي الى صاحبه أو من خلال اقتفاء القارئ أو الباحث للإشارات اللغوية التي تعرض له اثناء عملية القراءة.

واذا ما ذهبنا الى ابي العباس محمد بن يزيد المبرد تـ(٢٨٥هـ) نجده لا يختلف كثير عن منهجية التصنيف من ذكر النصوص المنقولة من مصادرٍ في الاعم الاغلب هي غير معروفة للمتلقي فضلا عن ذلك نجد محقق الكتاب لم ياتِ على التعريف بها ربما لجهله بها مثال ذلك في باب (هذا باب اللفظ بالحروف) قال المبرد: ((قال أبو الحسن: ضَبٌ، كما ترى يحذف موضع العين كما فعل في "مذ" لأن المحذوف "منذ" موضع العين.))(٤٠)، فـ ابو الحسن غير معروف بالنسبة للمتلقي ولم يترجم له كونه مجهولا، وبحكم سلسلة رواة النحاة نعتقد بأنه قصد سعيد بن مسعدة البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط (تـ ٢١٥ هـ) كونه عاصر الخليل ولازم سيبويه، والمبرد كثير النقل عنه في كتابه المقتضب. وكأن المبرد في كثير من الأحيان يرفع النص المنقول الى الخليل بن احمد الفراهيدي، يقول: ((وكأن الخليل يجيز خطايا ، وما أشبهه على قولهم في مِدْرَى: مَدْارى....))(٤١) وفي موضع اخر قال: ((وكأن الخليل يرى هذا الجمع الذي تلتقي فيه علتان / من باب مطايا...))(٤٢)، والملاحظ على هذا النقل جله من كتاب سيبويه، اذا نجد المبرد في الاعم الاغلب يأخذ من الكتاب دون الاشارة اليه والنقل كثير، وفي بعض الأحيان نجد ثمة اشارة الى سيبويه أو الخليل أو الاخفش، إذ قال: ((فأما سيبويه والخليل فيقولان : المحذوفة الزائدة. واما الاخفش فيقول: المحذوفة عين الفعل، على قياس ما قال في مبيع . كلا الفريقين جار على أصله.))(٤٣). نلحظ النقل لهذا النص البسيط في المقتضب فيه الكثير من الملامح المنهجية في توظيف الاقتباس وفق المنهجية المتبعة في التأليف والكتابة، الا أنه قدم سيبويه على الخليل وهذا الامر غير جائز، وهذه من الامور التي لم يلتفت اليها مُحَقْقو

المصنفات، وقال في موضع اخر: ((فأما سيبويه والخليل فأنهما يزعمان أن المحذوفة "وأو" (مفعول) لأنها زائدة...))(٤٤). والى جانب ذلك نلحظ أن المبرد يشكل على سيبويه بعدم ذكر اسماء من خالف الخليل في تصريف كلمة" آية" إذ قال: ((وزعم سيبويه عمر بن عثمان أن غير الخليل ولم يُسمهم كأن يقول: هي "فَعْلَة" في الاصل وكأن حقها أن تكون أية.))(٤٥). والملاحظ في هذا الاقتباس بعض الامور المنهجية منها التعريف بسيبويه على خلاف ما عهدنا منه في ما مر من كتاب المقتضب، اما الامر الاخر هو أن سيبويه ذكر من الكلام ما جاء على امثلة أوزان العربية وقال هذا قول الخليل وأنتهى. ثم قال : ((وقال غيره : أنما هي "آية" و"آيٌ" "فعلٌ" ولكنهم قلبوا الياء وابدلوا مكانها....))(٤٦) والذي يفهم من نص المبرد هو نقل بالمعنى لا باللفظ ، ومجيئه بلفظ "الزعم" جعله يذكر اسم سيبويه كاملا ليُعلم القارئ بأن الذي نقله سيبويه وقال : ((قال غيره...)) أنما هو قول سيبويه نفسه ، لأن المبرد وكزه بعدم التسميه لهم ، ومن ثم قال: ((وقول الخليل احبّ الينا))(٤٧)، ومثل ذلك ما نقله عن الاخفش إذ قال المبرد: ((وكأن الاخفش يقول: إذا انضمت الهمزة وقبله كسرة قلبتها ياءً لأنه ليس في الكلام وأو قبلها كسرة...)) (٤٨) ثم قال : ((وليس على هذا القول أحد من النحويين وذلك لأنهم لم يجعلوها واواً خالصة أنما هي همزة مخففة...))(٤٩) فالمبرد هنا لم يخطء الاخفش على الرغم من أن النحاة لم يذهبوا الى ما ذهب اليه ، والشيء الاخر أن المبرد لم يُنسب القول الراجح الى الخليل و سيبويه على الرغم من أن النص في كتاب سيبويه على النحو الاتي: ((واذا كأنت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فأنك تصيرها بين بين... وهو قول العرب والخليل))(٥٠)، ومن خلال استقراء كتاب المقتضب للمبرد وجدنا تطورا في توثيق الاقتباس وهو أن ينسب النص المقتبس في نهايته الى صاحبه. ومن هنا وبشكل واضح بدأت مرحلة من التطور في فلسفة الاقتباس ورفع النصوص الى من صدرت عنه أو من كأن ناقلا لها عن العرب الخلص. ولا يخفى على القارئ أن مشكلة الاقتباس اصبحت من متلازمات البحث في العصر الحديث في باب عدم الاشارة الى جهود الاخرين أو الانتقاص منها لا لسبب الا الانتقاص نفسه وبطرائق لا يعيها الا من اتى على طرائق التصنيف والتأليف في التراث.

ومن الاشارات المنهجية في التأليف ما وجدناه في آمالي ابي علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي(تـ٣٥٦هـ) اعتماد المشافهة بسندها وهو في ذلك يسير على نهج علماء الحديث، ومثال ذلك قال القالي: ((حدثنا أبو بكر بن دريد قال: أخبرنا عبد الرحمن عن عمه عن أبي عمرو بن العلاء قال: رأيت باليمن غلامًا من جَرْم يَنْشد عنزًا: فقلت: صفها يا غلام فقال: حَسْراء مُقْبلة شَعْرَاء مُدْبرة ما بين غُثْرة الدُّهسة وقُنُوء الدُّبسة سَجحاءُ الخدين خَطْلاء الأذنين فَشْقاء الصُّوَرين كأن زَنَمَتَيْها تَتْوا قلَنْسِية يا لها أُمَّ عيال وثِمال مال))(٥١). فضلا عن ذلك وجدناه يشير الى اسماء المصنفات منسوبة الى اصحبها، قال: ((وقرأت على ابي بكر بن دريد للحسين بن مطير الاسدي وفي نوادر ابن الاعرابي ...))(٥٢) وقال ايضا: ((وقرأت على ابي بكر بن دريد من خط اسحاق بن ابراهيم لأعرابي...)(٥٣) نلحظ في هذين المثاليين التوجه الى قراءة مصنف من مصنفات اللغة وبالطريقة التي اشرنا لها أنفا وهي طريق اسناد الخبر والرواية مثل قوله في موضع اخر ((وقرأت في نوادر ابن الاعرابي عن ابي عمر المطرز، قال: أنشدنا احمد بن يحيى النحوي عن ابن الاعرابي لأعرابي....))(٥٤)ومن الجدير بالذكر أنَّ مجمل مصادر النقل لدى ابي علي القالي غير مصرح بها، والقارئ من خلال عبارات ابي علي

القالي يدرك أنها منقولة من متن كتاب وهذا ما يفصح عنه فعل القراءة. قال ((قَالَ : وقرأت عَلَى أَبِي بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو العباس ، عَنِ ابن الأعرابي ، قَالَ : من أمثال العرب "لا أخاف إلا من سيل تلعتي"، أي إلا من بني عمي وقرابتي ، قَالَ : والتلعة : مسيل الماء إِلَى الوادي ، لأن من نزل التلعة فهو عَلَى خطر ، أن جاء سيل جرف بهم ، وقَالَ هذا وهو نازل بالتلعة ، أي لا أخاف إلا من مأمني))(٥٥).ومثله قوله: ((قرأت عَلَى أبي عمر، عَنْ أبي العباس ، عَنِ ابن الأعرابي ، قَالَ : أهجى بيت قالته العرب :

وقد علمت عرساك أنك آئب تخبرهم عَنْ جيشهم كل مربع

أخبر أن من عادته أن ينهزم فيتحدث بخبر جيشه))(٥٦)

فهذا ما تحصل لنا من كتاب الآمالي لابي علي سماعيل القالي من ملامح منهجية فيها شيء من التطور بالنسبة الى التعريف بجهود من سبقه من العلماء.

واذا ما ذهبنا الى ابن جني ابي الفتح عثمان(تـ ٣٩٢هـ) في كتابه الخصائص لمراقبة التطور الحاصل في نقل النصوص ونسبتها الى مصادرها التي ترشحت عنها لوجود الكتب المصنفة في أيدي علماء اللغة في هذا العصر، نجده في " باب العلة وعلة العلة " ينقل عن ابن السراج في اصوله(٥٧) قال: ((ذكر ابو بكر في أول أصوله هذا، ومثَّل منه برفع الفاعل . قال: فاذا سئلنا عن علة رفعه قلنا: ارتفع بفعله، فاذا قيل : ولم صار الفاعل مرفوعا ؟ فهذا سؤال عن علة العلة.))(٥٨) وفي نهاية حديث ابن جني عن هذا الموضوع بعد بيان علة رفع الفاعل وكيفية اجابة السائل عنها قال: ((فقد ثبت بذلك أن هذا موضع تسمَّح فيه "ابو بكر" أو لم ينعم تأمله.))(٥٩)كون ابن السراج لم يقل بأن الفاعل قد ارتفع لإسناد الفعل اليه وهذه العبارة من وجهة نظر ابن جني كأنت مغنية عن قوله" أنما ارتفع بفعله" (٦٠)فهنا ابن اجني ومن خلال النقل اشار الى المصنف وصاحبه مع توصيفه لعبارة ابن السراج. اقتبس ابن جني الكثير من المباني الصرفية والنصوص والشواهد اللغوية من الرواة و اللغويين، اذ بلغ عددهم في كتابة اكثر من ثلاثين عالما لغويا ونحويا ومن هؤلاء (ابي الحسن الاخفش ١/ ١٥٤، ١٦٢، ١٦٣، ٢٥٦، ٢٨٢، ٢٩٩، ٣١٧، ٤١٤، ٤٤٩، ٤٦٦.....وعبد الملك بن قريب الاصمعي ١٣٨/١، ٣٧١، ٤٠٩، ٤٥٢، ٢/ ٢٨٤، ٤٠٦، ٤١٨، ٤٨٠، ٤٨٩. ٤٩٢....و ابن الاعرابي ١ /٢٧٩، ٢/ ٤٢٧، ٤٨٢ .. واحمد بن يحيى ثعلب : ١/ ٣٨٤، ٤٢٨، ٢/ ٢٦، ٢٨١، ٣٤٩، ٣٦٥... و الخليل بن احمد والنقل عنه كثير و نقل عن سيبويه اذ بلغ عدد النصوص المقتبسة من الكتاب(تسعة وستين) نصاً وكأن يقدم الخليل على سيبويه في نقل نص عنهما كقوله: ((واذكر قول الخليل وسيبويه في باب مقول ومبيع..))(٦١) ونقل عن ابي اسحاق الزجاج وابن دريد وعن ابي حاتم السيستاني وعن ابي بكر بن السراج وعن ابي علي الفارسي قرابة مائة نص لغوي ، ونقل عن الكسائي والفراء والمبرد وغيرهم .والشيء المهم المراد اثباته من خلال استقراء كتاب ابن جني هو ذكره لمصنفات من سبقه من العلماء، كذكره لكتاب التصريف للمازني ،إذ يقول في باب ما قيس على كلام العرب: ((وهذا باب مطرد متقاود. وقد كنت ذكرت طرفا منه في كتابي" شرح تصريف ابي عثمان" غير أن الطريق ما ذكرت لك...))(٦٢) ومن الامور المهمة التي وجدنا في الخصائص الربط بين النصوص المقتبسة وطريق التفضيل بينها واعتماد من

الاقوال ما ليس فيه ارتياب ولا شبهة، بعيدا عن السفه والتسقيط ، وهذه الطريق لابد أن تدرس الى الطلبة الباحثين وأن يطلع عليها ذوي الاختصاص والمعرفة. قال ابن جني في الخصائص باب" في المثليين كيف حالهما في الاصلية والزيادة": ((فمذهب الخليل في ذلك أن الأول منهما هو الزائد ومذهب يونس وإياه كأن يعتمد أبو بكر أن الثاني منهما هو الزائد. وقد وجدنا لكل من القولين مذهباً واستوسعنا له بحمد الله مضطرباً. فجعل الخليل الطاء الأولى من قطع ونحوه كـ واو حوقل وياء بيطر وجعل يونس الثانية منه كـ "واو" جهور ودهور. وجعل الخليل باء جلبب الأولى كواو جهور ودهور، وجعل يونس الثانية كياء سلقيت و جعبيت . وهذا قدر من الحجاج مختصر وليس بقاطع وإنما فيه الأنس بالنظير لا القطع باليقين. ولكن من أحسن ما يقال في ذلك ما كأن أبو علي رحمه الله يحتج به لكون الثاني هو الزائد قولهم: اقعنسس واسحنكك قال: ووجه الدلالة من ذلك أن نون افعنلل بابها إذا وقعت في ذوات الأربعة أن تكون بين أصلين نحو: احرنجم واخرنطم. واقعنسس ملحق بذلك فيجب أن يحتذي به طريق ما ألحق بمثاله. فلتكن السين الأولى أصلا كما أن الطاء المقابلة لها من اخرنطم أصل. وإذا كأنت السين الأولى من اقعنسس أصلاً كأنت الثانية الزائدة من غير ارتياب ولا شبهة. وهذا في معناه سديد حسن جار على أحكام هذه الصناعة))(٦٣) نرى كيفية الربط بين النصوص وتحليلها وبيان الراجح منها. ومن خلال هذه المصنفات ندرك بدايات فلسفة الاقتباس والمتمثلة بالإشارة الى جهود العلماء الذين وصفوا نظام اللغة العربية وقواعدها، وقد استمر على هذا المنوال علماء اللغة، بعضهم يحاكي بعض في طريقة النقل والاشارة وبعضهم اضاف عبارةً أو كلمةً أو اشارَ الى مصدرٍ أو الى صاحب مصنفٍ أو من نقل عنه، وبعضهم ينسب النص الى مدرسة بعينها أو الى مصرٍ بعينه وفي ذلك تعميه للنص المقتبس من حيث الاشارة الى صاحبه كما في كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لكمال الدين ابي البركات عبد الرحمن الأنباري(تـ٥٧٧هـ). وكل هذه الاشارات التي تم رصدها تعد تحولات اجرائية في الاشارة الى جهود السلف الصالح من اللغويين والنحويين وهي بحاجة الى قراءة تحليلية للإفادة منها في مراحل التنظير الذي سيعقب هذا الاستقراء.

أن المادة اللغوية المصنفة في مباحث القدماء المتأخرين مادةُ مكررةُ منقولةُ عن متقدمي رواة اللغة والنحويين الأوائل ولكن بشيء من الشرح والتبيان والتفصيل أو الايجاز والاقتصاد، وفي أحيان نجد الاضطراب في النقل وعدم الدقة. ومثال ذلك ما وجدناه عند الزمخشري ابو القاسم محمود بن عمر(تـ٥٣٨هـ) في كتابه المفصل في صنعة الإعراب ينقل عن سابقيه دون الاشارة لهم في بعض الأحيان ، والاشارة تكون في ترجيح رأي دون غيره، وغالبا ما ينقل الزمخشري المعلومة بالمنعى وتكون الاشارة لصاحبها ابتداءً أو في نهاية النص. قال في باب التمييز: ((ولقد أبي سيبويه تقدم المميز على عامله وفرق ابو العباس بين النوعين فأجاز "نفساً طاب زيد"، ولم يجز "لي سمنا منوان" ، وزعم أنه راي المازني...))(٦٤) نلحظ المعلومة التي أوردها الزمخشري بحاجة الى مراجعة اصولها لأن النص فيه الباس وتعميه، لأن القارئ لا ينصرف ذهنه الى مفهوم نوعي أو أنماط تقديم المميز فضلا عن نسبة الآراء الى اصحابها، وعند مراجعتنا الى نص المبرد في المقتضب وجدناه على النحو الاتي ((واعلم أن التبيين إذا كأن العامل فيه فعلاً جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل. فقلت: تفقأت شحماً. وتصببت عرقاً. فأن شئت قدمت، فقلت: شحماً تفقأت. وعرقاً تصببت. وهذا لا يجيزه سيبويه؛ لأنه يراه كقولك: عشرون

درهماً. وهذا أفرههم عبداً، وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأن عشرين درهماً أنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل. ألا ترى أنه يقول: هذا زيد قائماً. ولا يجيز قائماً هذا زيد؛ لأن العامل غير فعل. وتقول: راكباً جاء زيد؛ لأن العامل فعل؛ فلذلك أجزنا تقديم التميز إذا كأن العامل فعلاً. وهذا رأي أبي عثمان المازني. وقال الشاعر: فقدم التمييز لما كأن العامل فعلاً:

أتهجر ليلى للفراق حبيبها ... وما كأن نفساً بالفراق تطيب))(٦٥)

اما الذي نقل عن سيبويه فقد تمثل بالاتي: ((وقد جاء من الفعل ما أنفذ إلى المفعول ولم يقوَ قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: امتلأت ماء، وتفقأت شحمًا.. ولا يقدم المفعول فيه، فتقول: ماء امتلأت.))(٦٦) الملاحظ أن ما أورده الزمخشري من امثلة غير واردة في نصي الكتاب والمقتضب، ولم يفرق المبرد بين الضربين وإنما علل سبب جواز تقديم المميز، ولم يزعم بأنه رأي المازني ابي بكر محمد بن عثمان النحوي(تـ٢٤٩هـ)، بل أورده بالنص وهذا ما نقله غيره من النحويين بأن المازني اجاز هذا النمط من التركيب، قال ابن السراج في اصوله: ((فالناس على ترك إجازة تقديمه سوى المازني، ومن قال بقوله وذلكَ قولكَ: "تفقأتُ سمنًا" فالمازني يجيز: "سمنًا تفقأتُ" وقياس بابه أن لا يجوز؛ لأنه فاعل في الحقيقة وهو مخالف للمفعولات، ألا ترى أنهُ إذا قال: "تفقأتُ شحمًا" فالشحمُ هو المفقأ، كما أنه إذا قال: "هو خيرٌ عبدًا" فالعبدُ هو خيرٌ، ولا يجوز تعريفهُ فبابه أولى به، وأن كأن العاملُ فيه فعلًا، وفي الجملة أن المفسر أنما "ينبغي أن "يكون بعد المفسر))(٦٧) فهذا مثال على النقل المضطرب الذي يشكل على القارئ في توجيه الحكم النحوي ونسبته الى صاحبه. وهذا لا يعني أن الزمخشري في جميع ما نقل عن النحويين فيه شيء من الاضطراب والخطل بل نجده في ما نقل الدقة والأمانة في نقل بعض النصوص، وهذا ما نقله عن سيبويه في موضع المنصوب بلا التي لنفي الجنس قال : ((قال سيبويه: واعلم أن كل شيء حسن لك أن تُعمل فيه ربّ حسُن لك أن تعمِل فيه لا.))(٦٨) وهذا يدل على أن الزمخشري قد اعتمد على متن الكتاب في نقل هذا النص نقلا حرفيا دون زيادة أو نقص. ومن النصوص التي نُقلت بالمعنى من كتاب سيبويه واثبتها الزمخشري في كتابه المفصل ،ما كأن الحديث فيه عن منع حذف النون من "يدين" في قولك: لا يدين بها لك . قال الزمخشري: ((فاذا فصلت فقلت: لا يدين بها لك ولا اب فيها لك، امتنع الحذف، والاثبات عند سيبويه واجازهما يونس.))(٦٩) والنص في كتاب سيبويه كأن على النحو الاتي:((وتقول: لا يَدَينِ بها لك، ولا يدينِ اليوم لك، إثبات النون أحسن، وهو الوجه. وذلك أنك إذا قلت: لا يَدَيْ لك ولا أبالك، فالاسمُ بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء؛ نحو لا مِثل زيد؛ فكما قبح أن تقول لا مثل بها زيد فتفصل، قبح أن تقول لا يَدَي بها لك، ولكن تقول: لا يَدَين بها لك، ولا أبَ يوم الجمعة لك، كأنك قلت: لا يدين بها ولا أبَ يوم الجمعة، ثم جعلت لك خبرا، فرارا من القبح.))(٧٠) نلحظ أن الزمخشري بسط نص سيبويه وكثف فكرته وقلص امثلته ودفع به الى المتلقي بعبارة واضحة لا لبس فيها. وثمة نص قد نقله الزمخشري من كتاب سيبويه دون الاشارة اليه اذ ارسل النص سماعا قال في باب اسماء الافعال والاصوات: ((واليك أي تنح، وسُمع ابو الخطاب من يقال له إليك فيقول إليّ كأنه قيل له تنح فقال اتنحى))(٧١) وهذا اقتباس من كتاب سيبويه باب من الفعل سُمي الفعل فيه بأسماء مضافة قال: ((حدثنا ابو الخطاب أنه سمع من العرب من يقال له : "إليك" فيقول: "إليّ". كأنه قيل له:

"تنح". فقال: "اتنحى" ولا يقال" دوني" ولا: علي" على هذا النحو أنما سمعناه في هذا الحرف وحده، وليس لها قوةُ الفعل فتقاس.))(٧٢) فمرجع الاقتباس هو كتاب سيبويه والمعلومة في الكتابة فيها شيء من التفصيل كون المبنى احاداً في حكمه، وعلى الرغم من ذلك نجد أن الاحالة من الزمخشري الى ابي الخطاب وهو من علماء القرن الثاني الهجري ومن شيوخ سيبويه وعنه اخذ كثيرا من الروايات التي سمعها عن العرب، تلزم الباحث والقارئ المتخصص بمراجعة كتاب سيبويه للنظر في هذه الرواية.

ومن النقل المنضبط ما نقله الزمخشري في باب جواز حذف الموصوف(٧٣) اذا نقل عن سيبويه نصا يتوائم مع ما راد الافصاح عنه، علما أنَّ النص المنقول قد جيء به في باب " هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافا"(٧٤) قال الزمخشري: ((وقوله: "بكفَّيْ كأن من أرمي البشرْ" يعني بكفي رجل، وسمع سيبويه بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، يريد ما منهما واحد مات.))(٧٥)والنص في كتاب سيبويه كأن على النحو الاتي: ((هذا باب يُحذف المستثنى فيه استخفافا وذلك قولك: ليس غيرُ، وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذاك وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاءً بعلم المخاطَب وما يعنى. وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيتُه في حال كذا وكذا، وإنما يريد ما منهم واحدٌ مات))(٧٦) ومن النصوص المقتبسة من كتاب سيبويه قال الزمخشري في باب اعلال اسم المفعول من الثلاثي: ((وإعلال اسم المفعول منهما أن تسكن عينه ثم أن المحذوف منهما وأو مفعول عند سيبويه وعند الأخفش العين ويزعم أن الياء في مخيط منقلبة عن وأو مفعول وقالوا مشيب بناء على شيب بالكسر ومهوب بناء على لغة من يقول هوب وقد شذ نحو مخيوط ومزيوت ومبيوع وتفاحة مطيوبة وقال :

(يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم ...)

قال سيبويه ولا نعلمهم أتموا في الواو لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات وقد روى بعضهم ثوب مصؤون.))(٧٧) اصل النص المقتبس من كتاب سيبويه كأن على النحو الاتي: ((ويعتل مفعولٌ منهما كما اعتل "فعل" لأن الاسم على فعل مفعولٌ كما أن الاسم على فعل فاعلٌ فتقول مزورٌ ومصوغٌ وإنما كأن الأصل مزوررٌ فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يفعل وحذفت وأو مفعولٍ لأنه لا يلتقي ساكنان))(٧٨) والنص الاخر الذي جاء به الزمخشري من الكتاب قولا عن سيبويه كأن منقولا نصا لكنه غير مكتمل للمعلومة والنص في الكتاب على النحو الاتي: ((ولا نعلمهم أتموا في الواوات لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ومنها يفرون إلى الياء فكرهوا اجتماعهما مع الضمة))(٧٩) نلحظ النص الأول منقول بالمعنى وبتصرف وبلغة مغايرة فيها شيء من الإبانة وعدم التعقيد، اما النص الاخر فنص منقول بلفظه دون تغيير الا أنه حذف منه عبارة سيبويه" فكرهوا اجتماعهما مع الضمة". وكل ما مر ذكره من نصوص مقتبسة في كتاب المفصل من كتاب سيبويه كأنت الاشارة فيها الى سيبويه. لكن وجدنا في موضع من كتابة يصرح باسم "الكتاب" إذ يقول: ((ورأي صاحب الكتاب في كل ياء هي عين ساكنة مضموم ما قبلها أن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء.))(٨٠) نلحظ نص الزمخشري منقول بالمعنى وهذا بائن من لغته والنص في الكتاب على النحو الاتي: ((وتقول في الياء مبيعٌ ومهيبٌ أسكنت العين

وأذهبت وأو مفعولٍ لأنه لا يلتقي ساكنان وجعلت الفاء تابعةً للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعة في بيضٍ وكأن ذلك أخف عليهم من الواو والضمة، فلم يجعلوها تابعةً للضمة، فصار هذا الوجه عندهم إذ كأن من كلامهم أن يقلبوا الواو ياءً ولا يتبعوها الضمة فراراً من الضمة والواو إلى الياء لشبهها بالألف وذلك قولهم مشوبٌ ومشيبٌ وغارٌ منول ومنيل وملومٌ ومليمٌ وفي حور حير))(٨١).ومن خلال عرض معنى النص المقتبس نجد أن الزمخشري قد كثف فكرته وأوصل معلومة النص وقاعدته بلغة سليمة وواضحة لا لبس فيها. والباحث يلحظ في هذا الاقتباس أمانة في النقل ودقة في التوظيف أي تماسك النص المقتبس مع ما نُظر لهُ. فهذه الملامح المنهجية لابد من الافادة منها في طرائق كتابة البحوث والرسائل الجامعية.

ومن المصنفات التي حظيت بمراقبتنا لها كتاب الآمالي الشجرية لضياء الدين ابي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسنى(تـ ٥٤٢هـ) لتبيأن بعض ملامح فلسفة الاقتباس عند القدماء وطرائق نقل ونسبة النصوص اللغوية، أن المطلع على كتاب الآمالي يجده كتابا مبنيا على مجالس لغوية مشوبة بالآراء والروايات والاشارات اللغوية والقراءات القرآنية فضلا عن اراء معربي القرآن، والذي يعنينا في هذا المقام هو تحديد بعض طرائق الاقتباس في كتاب الآمالي والمقاربة بين النصوص الوارد في الآمالي ومصادرها اللغوية. قال ابن الشجري: ((تأويل قوله تعالى((قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا)) الفرقان/٧٧ هذه الاية من الاي المشكلة التي تعلقت بها الملحدة وأنا أن شاء الله اكشف لك غموضها وابرز مكنونها))(٨٢) ثم نقل تأويل ذلك إذ قال: (("يقال" ما عبأت بفلان اي ما باليت به اي ما كأن له عندي وزن ولا قدر، والمصدر العبء، ما استفهامية ظهر ذلك اثناء كلام الزجاج وصرح به الفراء، وليس يبعد أن تكون نافية...))(٨٣) فالإشارة في هذا النص الى الزجاج والفراء، ففي معاني القرآن قال الفراء: ((" وقوله :(ما يعبؤا بكم ربي) ما استفهامية أي ما يصنع بكم...))(٨٤) فـ ما الاستفهامية ظهرت في قول الفراء ، اما دلالة قوله تعالى "ما يعبأ بكم" ظهر في نص الزجاج الذي قال: ((ومن ذلك قوله تعالى " قل ما يعبؤ بكم " أي بعذابكم، أي لا وزن لعذابكم عنده لولا دعاؤكم الآلهة الذين أشركتموها في عبادته والمفعول الذي هو مفعول المصدر محذوف، وكل واحد من الفاعل والمفعول قد يحذف مع المصدر))(٨٥) أن دلالة "ما" تأكدت من قول الفراء وقول ابن الشجري بأن معناها ظهر في اثناء كلام الزجاج هو تحليل لقوله (اي الا وزن لعذابكم) كونها عند ابن الشجري نافية وهذه ما ثبت بقوله: ((وليس يبعد أن تكون نافية لأنك اذا حكمت بأنها استفهام فهو نفي يخرج مخرج الاستفهام ..))(٨٦) وهذه طريقة اخرى في الاقتباس إذ استخلص دلالة النصوص ودفع بها على هيأة المعنى منسوبا الى صاحبة لكنه لم يراع التقديم بين الفراء والزجاج.

وفي موضع اخر نقل ابن الشجري قولا عن سيبويه بأنه ذهب في قوله تعالى من سورة طه((اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ أنهُ طَغَىٰ (٤٣) فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أو يَخْشَىٰ (٤٤))) بأن محصول دلالة "لعل" في القرآن الكريم ((على شك المخاطبين فكأنه قيل أفعلوا ذلك على الرجاء منكم والطمع ...))(٨٧) وقيل الى هذا ذهب سيبويه في ما قدمنا ، ثم قال ابن الشجري: ((قال معناه اذهبا على طمعكما ورجائكما أن يتذكر أو يخشى))(٨٨) وعائدية الضمير حسب السياق الى سيبويه وما قاله سيبويه في هذا الموضع من تبيأن دلالة "لعل" قوله((وإذا قلت "لعل" فأنت

ترجوه أو تخافه))(٨٩) والقارئ لنص ابن الشجري يحسبه منقولا عن سيبويه وما ثبت في الكتاب من هذا المعنى ما اثبتناه في اعلاه.

ومن ملاحظ الاقتباس النقل بالواسطة، وهذا ظاهر النص و ما تمثل بقول ابن الشجري الذي نقل حكما اعرابيا عن ابي عبيد نقله علي بن عيسى الرماني، في تبيأنه لقوله ((فَقَالَ أني أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي))سورة ص/٣٢، قال: ((فيكون أنتصاب" حب الخير" على أنه مفعول له و"عن" متعلقة بمعنى "احببت" لأنه بمعنى "تثبطت"وهذا القول عن ابي عبيدة حكاه عنه علي بن عيسى الرماني))(٩٠) وبعد مراجعة كتاب مجاز القرآن لابي عبيدة لم نجد ما حكاه عنه علي بن عيسى الرماني وما نقله ابن الشجري، إذ قال ابو عبيدة في بيان دلالة هذه الآية : ((مجازه، أحببته: حُبَّاً، ثم اضاف الحب الى الخير))(٩١)وفي هذه الحال يتبين بأن ابن الشجري اثبتَ ما نُقل عن ابي عبيدة مشافهة لأننا لم نجد ما نقله ابن الشجري في مصنفات علي بن عيسى الرماني. وهذا لا يعني أن الباحث يشكك في ماهية النص المنقول بل اطرد النقل فيه عند المفسرين واصحاب المعجمات اللغوية. فهذه الملاحظ التي ثبتت في هذا الموضع من البحث فيها شيء من التغاير والاختلاف الى حد ما عن صور تنوع الاقتباسات وطرائق التوليف.

ومن طرائق الاقتباس ما تمثل في كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لكمال الدين ابي البركات عبد الرحمن الأنباري(تـ٥٧٧هـ).إذ نجد الاشارة الى في الاعم الاغلب الى اصحاب المدرستين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية فكأنت عبارته على النحو الاتي:

"ذهب الكوفيون"

"اما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا"

"اما البصريون فاحتجوا بأن قالوا"

"فلا حجة لهم فيه"

"ومنهم من تمسك بأن قال.."

وفي ذلك تعميه في نقل الرأي ونسبته الى صاحبة، لأن التعميم بأن البصريين على خلاف ما جاء به الكوفيون أو أن الكوفيين كانوا على خلاف ما جاء به البصريون سيجعل الخلاف النحوي محصورا بين علماء المِصرين على الرغم من أن ثمة من البصريين والكوفيين من كأن على غير ما نقله ابي البركات عبد الرحمن الأنباري.

وما نقل عن الكوفيين في " القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر) أذا كأنت الرواية عامة مرفوعة الى الكوفيين، قال كمال الدين ابن عبد الرحمن الأنباري((أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا أنما قلنا أن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من مبتدأ ولا ينفك أحدهما من صاحبه ولا يتم الكلام إلا بهما ألا ترى أنك إذا قلت زيد

أخوك لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه فلما كأن كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحدا عمل كل واحد منها في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه فلهذا قلنا أنهما يترافعان كل واحد منهما يرفع صاحبه ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا))(٩٢) لكننا في موضع اخر من الكتاب والمسألة نفسها وجدنا علةً الرفع عند الكوفيين والبصريين منسوبة الى ابي عمر الجرمي وابي زكريا يحيى زياد الفراء، وينقل ابو البركات رواية مجهولة بأن شخصا ((حكى أنه اجتمع أبو عمر الجرمي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم "زيد منطلق" لم رفعوا زيدا؟ فقال له الجرمي: بالابتداء. قال له الفراء : ما معنى الابتداء، قال: تعريته من العوامل. قال له الفراء :فأظهره. قال له الجرمي: هذا معنى لا يظهر. قال له الفراء: فمثله إذا. فقال الجرمي: لا يتمثل. فقال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل! فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم "زيد ضربته : لم رفعتم زيدا؟ فقال: بالهاء العائدة على زيد. فقال الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم؟ فقال الفراء :نحن لا نبالي من هذا فأنا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت" زيد منطلق" رافعا لصاحبه. فقال الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في زيد منطلق لأن كل اسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر وأما الهاء في ضربته ففي محل النصب فكيف ترفع الاسم؟ فقال الفراء :لا نرفعه بالهاء وإنما رفعناه بالعائد على زيد. قال الجرمي :ما معنى العائد؟ قال الفراء: معنى لا يظهر. قال الجرمي: أظهره. قال الفراء: لا يمكن إظهاره. قال الجرمي: فمثله. قال لا يتمثل. قال الجرمي: لقد وقعت فيما فررت منه))(٩٣)وعلى الرغم من أن هذه الرواية مجهولة لكنها افصحت عن عائدية اصل المسألة في البحث عن العلة الى ابي عمر الجرمي وابي زكريا الفراء. ونحن امام هكذا نصوص علينا أن نسلط فعل القراءة على هكذا مسائل نحوية والبحث عن مصادرها اثناء عملية النقل والاقتباس كون هذه النصوص تحمل مجموعة من الضمائر والمقولات التي تشير الى قضية محددة تترجمها مجموعة من المؤشرات الدلالية كون العبارة تشير الى الصلة المفترضة بين صاحبها الاصلي وابي البركات الأنباري، وحينما يأتي عليها الباحث يرفعها الى صاحب كتاب الأنصاف دون النظر الى البعد اللغوي وراء دفع هذه الرواية أو تلك. فالكوفيون على لسانه يقولون: أنما قلنا، والبصريون على لسانه يقولون: أنما قلنا، ومن ثم يكون الوصف بالأحاد يقول: وأما من ذهب الى... ومنهم من تمسك بأن قال.... وذهب بعضهم الى أن العامل هو الفاعل... فمثل هذه العبارات تستدعي من الباحث أنعام النظر فيها والوقوف على مصادرها والراوي اللغوي (مستعمل اللغة).

اما الاشارة أو الطريقة الثانية في الاقتباس في كتاب الأنصاف نجد النسبة أو رفع النص بالمعنى الى صاحبة كون الاخير ليس له مصنف نحوي وهو بهذه الحال يعرفه بشخصية نحوية مجايلة له كقوله في عامل النصب في المفعول، إذ قال: ((وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونص هشام ابن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت: ((ظننت زيدا قائما)) تنصب زيدا بالتاء وقائما بالظن))(٩٤). فالأنباري في هذا النص رفع الحكم النحوي الى صاحبه.

وفي موضع اخر ينسب صاحب الرأي الى مِصره أو الى جماعة لم يكن معروفا بهم على الرغم من أن رأيه النحوي كـ مروياته اللغوية والادبية أُخذت مشافهةً، قال ابن الأنباري: ((وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى

الفاعلية))(٩٥). وفي هذه الحال لا يمكن للباحث أن يتحقق من صحة هذا المذهب لخف الاحمر لأن وروده كان عن طريق الرواية وعليه لابد من ذكر اسم مصنف تمثلت به هذه الرواية على الرغم من أن لخلف الاحمر كتابا يحمل "جبال العرب" وما قيل فيها من الشعر(٩٦) وليس فيه من النحوي شيء، فضلا عن ذلك أن خلف الاحمر ليس من الكوفيين بل هو معلم الاصمعي واهل البصرة، وهو أول من احدث السماع بالبصرة(٩٧). إنَّ هذا الامر يجعلنا نراقب ونتحقق من هذه المرويات وهذه الاحكام النحوية المنسوبة اذا ما تمثلت في اقتباسات لغوية تبنى عليها الاحكام النحوية.

خاتمة البحث

لا شكَّ أن كل ما عُرض من جهدٍ لغوي قام به القدماء لا سيما ما نراه في موضوعة الدراسة يؤشر على عدم وجود رؤية فلسفية عميقة لظاهرة الاقتباس في مباحثهم اللغوية تضارع ما حظيتْ به البحوث والدراسات التطبيقية بتقييم المنهجية الخاصة للنصوص المقتبسة، وما لوحظ في مدونات المتقدمين من اللغويين والنحويين بعضُ الملامح المنهجية تشكلت بفعل انعكاسات الرواية اللغوية لا سيما في كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء وغيرهم من النحويين الذين حفلت مصنفاتهم بالروايات اللغوية. وعلى الرغم من أن ظاهرة الاقتباس و انعكاسها تلقائيا كـ فكر فلسفي وبشكل غير مباشر في جهود المتقدمين من النحويين واللغويين، ولَّدَتْ في بعض جوانب العمل الاجرائي اضطراباً دلاليا وعدم التماسك في اصل الفكرة والنص المقتبس كونه ضرب من التعمية والتغطية على اصل الوضع، لأن عدم الاشارة الى جهود الاخرين بعد فعل الاخبار يلبس على القارئ مرجعية النص وحدوده اللغوية، وهذا يعني تعويم النصوص اللغوية القديمة.

إنَّ فكرة الاقتباس كأنت واضحة الى حدٍ ما في كتاب "سيبويه"- كونه أول من اشار الى اراء العلماء وما نُقل عنهم من مقولات، اذ تمثلت فكرة الاقتباس في مدونته بتلك الاشارات اللغوية غير المنسوبة في الاعم الاغلب سواء أكأنت مسجلة من مستعملي اللغة أو ممن نقل تلك النصوص الاستعمالية اليه، فضلا عن النصوص التي هي في الاساس مرفوعة منسوبة الى الجهة التي صدرت عنها.

أن ما نقله القدماء من النحويين واللغويين من استعمالات لغوية عن العرب، تعامل النحاة القدماء والباحثون المحدثون مع بعضها على أنها روايات وغابتْ عنهم فكرة الاقتباس على الرغم من أن هذه النصوص اللغوية ذات مرجعيات ثابتة، حتى اسندوها الى فعل القول والاخبار ورفعتْ الى سيبويه، فقالوا: قال سيبويه! أو قال المبرد أو ارسلت دون اسنادٍ.

إنَّ كثيرا من النصوص المنسوبة في كتاب سيبويه ومن جاء بعده من النحويين سمحتْ للباحثين بجمعها على أنها جهودٌ لغوية منسوبة في ما بعد الى من نقلتْ عنه، ومن هنا نثبت صحة القول فيها بأنها اقتباسات لغوية، وذلك بسبب فاعليتها التأثيرية لدى المتلقي، كونها تتميز بالانفتاح و التكرار وتأكيد مضمون الرسالة اللغوية فضلا عن التماسك مع جميع الدوائر الدلالية.

اخذت الفكرة الاقتباس (من منظور القارئ) بالتوافق والانسجام التدريجي في المدونة اللغوية بدءاً بمدونة المبرد في كتابه المقتضب وذلك لوجود بعض الملامح المنجية في طريقة عرض نصوص سيبويه ، وهذا ما كان واضحا في منهجية الزمخشري في كتابه المفصل.

والحمد لله رب العالمين

هوامش البحث:

١) تمثلت هذه التيارات والاتجاهات بالاتجاه التواصلي والالسني و التحليلي والتفكيكي و التأويلي.

٢)ينظر علم النص أسسه المعرفية، وتجلياته النقدية، جميل عبد المجيد ، عالم الفكر، المجلد ٣٢، العدد ٢، لسنة ٢٠٠٣ :١٤٥-١٤٨.

٣) في اصول النحو العربي: صالح بلعيد، دار هومة، الجزائر، (دط) ٢٠٠٥: ٩٢.

٤) ينظر الفروق في اللغة، لابي هلال العسكري، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق، منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة الرابعة – ١٩٨٠م:٦٠

٥) الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى:١١٨/١.

٦) من سمات البحث اللغوي عند العرب القدماء اعتمادهم أسلوب المشافهة لأنهم في الأغلب الأعم يعدلون إلى السماع أي ما نطقت به العرب مشافهة ويتركون ما مكان على قياس غيره. ينظر: قول ابن جني في الخصائص:١٦٢/١، وينظر نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني و الثالث للهجرة: ٤٦٣/٢ – ٤٦٩.

٧) سيتمثل هذا الامر في القسم الثاني من (فلسفة الاقتباس قراءه في اللغويات التطبيقية)

٨) أخبار النحويين البصريين: ٧٨، أنباه الرواة على أنباه النحاة: ١٢٥/٤، غاية النهاية : ٢٨٨/١. مُعجَمُ الأدباء ٣٤٥/٣

٩) أخبار النحويين البصريين:٨٦، أنباه الرواة على أنباه النحاة: ٣٤١/١، مُعجَمُ الأدباء ٣٠٠/٣، وفيات الأعيأن:٢٤٤/٢.

١٠) أخبار النحويين البصريين: ٧٥ – ٧٦، أنباه الرواة على أنباه النحاة: ١٠٤/٢

١١) أنباه الرواة على أنباه النحاة: ١٥٧/٢

١٢) أخبار النحويين البصريين : ٨١، أنباه الرواة على أنباه النحاة: ٣٧٤/٢ بغية الوعاء:٢٣٧/٢. ومُعجَمُ الأدباء ٥١٩/٤،

١٣) أخبار النحويين البصريين: ٨٣، أنباه الرواة على أنباه النحاة: ٦٨/٤ ومُعجَمُ الأدباء ٦٥١/٥، وفيات الأعيأن:٢٤٤/٧.

١٤) الكتاب: ١٠٢/١

١٥)المصدر نفسه: ٣/ ٧.

١٦)المصدر نفسه: ٣/ ١٤

١٧) الكتاب : ٣/ ١٦

١٨) لسان العرب، لابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور) دار صادر، سنة النشر: ٢٠٠٣م ج٧/ ٣٤-٣٥ (مادة: زعم)

١٩) الكتاب/ ٢/ ٤٠٠.

٢٠) ينظر المصدر نفسه.

٢١) الكتاب: ٢/ ٥٩

٢٢)الكتاب: ٢/ ٥٩

٢٣) المصدر نفسه:٢/ ٦٠

٢٤)معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي و محمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر الطبعة:(١): ٨/١.

٢٥) لسان العرب: مادة "غير" ١٠٧/١١

٢٦) مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي: ٢٥/١-٢٦

٢٧)المصدر نفسه: ٢٦/١.

٢٨)ينظر هامش كتاب معاني القرآن الجزء الأول صفحة ٨ (هو أبو عبيدة. وأنظر اللسان (غير) .

٢٩) معاني القرآن للفراء:٢/ ٨١

٣٠) المصدر نفسه: ٨٢/٢

٣١)معاني القرآن للفراء:١/ ٣٥٧-٣٥٨

٣٢) الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين :البصريين والكوفيين ،لكمال الدين ابي البركات عبد الرحمن الأنباري ت(٥٧٧هـ): المسألة(٦٠) ١٢٧/٢.

٣٣) معاني القرآن للفراء: ١/ ١١

٣٤) المصدر نفسه:١/ ١١

٣٥) المصدر نفسه: ١/ ١٩١

٣٦)معاني القرآن للفراء: ١١١/٣

٣٧) ينظر معاني القرآن للكسائي: أبي الحسن علي بن حمزة الأسدي الكسائي (ت ١٨٩)تحقيق: عيسى شحاته عيسى علي ، دار قباء

سنة النشر: ١٩٩٨الطبعة(١) : ٢٤٠/١

٣٨) معاني القرآن للفراء: ١٢٣/٣

٣٩)معاني القرآن للكسائي: ١/ ٢٤٠

٤٠) المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت:١٧١/١

٤١) المصدر نفسه:٢٧٩/١

٤٢) المصدر نففسه: ١/ ٢٧٨

٤٣) المقتضب: ١/ ٢٤٣

٤٤) المصدر نفسه:١/ ٢٣٨

٤٥) المصدر نفسه: ٢٨٩، وينظر الكتاب :٥٤٢/٤لمراجعة المسألة.

٤٦) الكتاب:٥٤٢/٤

٤٧) المقتضب: ١/ ٢٨٩

٤٨) المصدر نفسه: ٢٩٤/١

٤٩ المصدر نفسه: ٢٩٤/١

٥٠) الكتاب: ٢/ ٢٥

٥١)كتاب الآمالي ، لابي علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ت(٣٥٠هـ) قدم هذه الطبعة الدكتور محمد مصطفى ابو شوارب:١/ ٣٤ ((قوله: حسراء مقبلة يعني أنها قليلة شعر المُقَدّم قد أنحَسرَ شعرها. والغُثْرة: غُبْرة كَدِرة والدُّهسة: لون كلون الدَّهاس من الرمل وهو كل لَيِّن لا يبلغ أن يكون رملًا وليس بتراب ولا طين. والقُنُوء: شدة الحمرة. والدُّبسة: حمرة يعلوها سواد. وسَجْحاء الخدين: حَسنتهُما. وخَطْلاء: طويلة الأذُنين مضطربتهما. وفَشْقاء: منتشرة متباعدة. والصُّوران: القرنان. والزَّنَمتان: الهنيتان المتعلقتان ما بين لَحيي العنز. والتَّتْوأن: ذؤابتا القَلَنسُوة، واحدتها تَتْو))

٥٢)كتاب الآمالي:١٦٥/١.

٥٣) المصدر نفسه:١ /٨٤

٥٤) المصدر نفسه: ٨٤/١

٥٥) الآمالي :٢/ ١٩٢

٥٦) المصدر نفسه:١٤٢/٢

٥٧) هو ابن السراج أبو بكر محمد بن السَّرِي البغدادي(ت٣١٦هـ) صاحب كتاب الاصول في النحو.

٥٨) الخصائص، لأبى فتح عثمان بن جني، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(٢)، لسنة ١٤٠٤-: ٢٠٠/١

٥٩) المصدر نفسه: ٢٠٠/١

٦٠) ينظر الخصائص:١/ ٢٠٠

٦١) الخصائص: ١/ ٤٣٩.

٦٢) الخصائص: ٢٦٦/١.

٦٣) الخصائص:١/ ٤٣٦.

٦٤) المفصل:٩٤

٦٥) المقتضب: ٣٦/٣

٦٦) الكتاب: ١٠٥/١

٦٧) الأصول في النحو، لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(٢) لسنة ١٤٠٧-١٩٨٧.:٢٢٩/٢

٦٨) المفصل في صنعة الأعراب، لأبي القاسم محمود الزمخشري، قدمه علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان،:١٠٥ وينظر النص في الكتاب:٢/ ٢٨٦

٦٩)المفصل: ١٠٨

٧٠)الكتاب: ٢/ ٢٧٩

٧١)المفصل:١٩٣

٧٢)الكتاب: ٣٠٧/١

٧٣) المفصل: ١٥٥

٧٤)الكتاب: ٢/ ٣٦٣.

٧٥)المفصل: ١٥٥

٧٦)الكتاب:٢/ ٣٦٣.

٧٧) المفصل: ٥٢٧-٥٢٨

٧٨) الكتاب: ٤/ ٤٩١

٧٩) الكتاب: ٤٩٢/٤

٨٠) المفصل:٥٢٨

٨١) الكتاب: ٤/ ٤٩١

٨٢) الآمالي الشجرية، للسيد ضياء الدين ابي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الشجري، دار المعرفة، بيروت، لبنأن:٥١/١

٨٣)الآمالي الشجرية:١/ ٥١

٨٤) معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٣٦-٢٣٧

٨٥) معاني القرآن واعرابه للزجاج ابي اسحق ابراهيم بن السري ت(٣١١هـ) شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٩٨٨م: ٥٦/١

٨٦) الآمالي الشجرية:١/ ٥١

٨٧)الآمالي الشجرية: ١/٥١

٨٨) الآمالي الشجرية:١/ ٥١

٨٩)الكتاب: ٢/ ١٤٩.

٩٠)الآمالي الشجرية:١/ ٥٨

٩١)مجاز القرآن: ٢/ ١٨٢

٩٢) الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين ابي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، دار إحياء التراث.:١/٤٤

٩٣) المصدر نفسه:١/ ٤٩

٩٤)المصدر نفسه:١/٧٨-٧٩.

٩٥)المصدر نفسه:١/ ٧٩.

٩٦) ينظر أنباه الرواة على أنباه النحاة: ١/٣٥٠، و معجم الادباء: ٢٩٨/٣

٩٧)ينظر معجم الادباء: ٢٩٨/٣.

مصادر والمراجع

١. أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تح: د. محمد عبد المنعم الخفاجي، دار الجيل، ط(١) لسنة ٢٠٠٤.

٢. الأصول في النحو، لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(٢) لسنة ١٤٠٧-١٩٨٧.

٣. الآمالي الشجرية، للسيد ضياء الدين ابي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الشجري، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٤. الآمالي ، لابي علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ت(٣٥٠هـ) قدم هذه الطبعة الدكتور محمد مصطفى ابو شوارب، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٩(نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية) (سلسة الذخائر ١٨٢).

٥. أنباه الرواة على أنباء النحاة، لجمال الدين ابي الحسن القفطي، (ت٦٤٦هـ) تح: محمد ابو الفضل ابراهيم، دار الكتب والوثائق القومية، ط(٢) لسنة ١٤٢٦-٢٠٠٥.

٦. الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين ابي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، دار إحياء التراث.

٧. بغية الوعاء في طبقات اللغويين النحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت (٩١١هـ) تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية- صيدا – بيروت.

٨. الخصائص، لأبى فتح عثمان بن جني، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(٢)، لسنة ١٤٠٤-٢٠٠٣.

٩. علم النص أسسه المعرفية، وتجلياته النقدية، جميل عبد المجيد ، عالم الفكر، المجلد ٣٢، العدد ٢، لسنة ٢٠٠٣.

١٠. الفروق في اللغة، لابي هلال العسكري، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق، منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة الرابعة – ١٩٨٠م

١١. الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنب، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٣.

١٢. لسان العرب، لابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور) دار صاد، سنة النشر: ٢٠٠٣م.

١٣. مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي.

١٤. معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي و محمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر (الطبعة الأولى)

١٥. معاني القرآن للكسائي: أبي الحسن علي بن حمزة الأسدي الكسائي (ت ١٨٩)تحقيق: عيسى شحاته عيسى علي ، دار قباء.

١٦. معاني القرآن واعرابه للزجاج ابي اسحق ابراهيم بن السري ت(٣١١هـ) شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

١٧. معجم الأدباء (إرشاد الأريب في معرفة الأديب)، لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩١.

١٨. المفصل في صنعة الأعراب، لأبي القاسم محمود الزمخشري، قدمه علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣.

١٩. المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٢٠. نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة، مصطفى جطل، منشورات جامعة حلب، ١٩٨٠.

٢١. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأحمد بن محمد بن خلكان، تح: احسأن عباس، دار صادر، بيروت.